" فواعِـــل "

جمع " فاعِل " وصفاً لمـذكّر عاقل

أ .م. د. مجيد خيرالله راهي الزامليّ

المقدّمة

قد يتّفق لك مفرد من الأسماء أو الصّفات لا تدري ما جمعُهُ لمجيئه على زنة تتباينُ جموعُها ، أو يعرض لك جمع لا تدري ما مفردُهُ ، إذ يصحّ أن يكون جمعاً لآحاد مختلفة ، وسواء صحّ ما جرى عليه بعض العلماء في إيراد صيغ الجموع ، وذكر الآحاد التي ينقاسُ جمعها على كلّ صيغة ، أو صحّ ما نهجه المتقدمون وابن الحاجب في شافيته ، والرضي في شرحها ، من ذكر الآحاد ، ثم ما يصدق في كلّ منها من صيغ الجموع ، فإنّ ثمّة من العناء في تحقيق مفرد كلّ جمع ، وجمع كلّ مفرد ، ما يحمل ذلك على البحث والتدبّر .

ومن ثمّ كان لا بُدّ من الأخذ بالقياس ، والتّعويل عليه ما أمكن فيما نصّ العلماء على قياسه من الجموع ، وفيما يمكن الاهتداء إلى قياسه بالاستقراء والتّقصّي ، مهما اشتدّ إدراكُهُ ، وتعسّر مطلبُهُ ، وهذا أمر يتساهم ذوو النظر الأخذ به ، والرّجوع إليه كلّما تسنّى ذلك ، على ألّا ترسو قدم القياس في اعتماد شاذّ أو نادر ، أو تجاوز أصل من أصول العربية ، أو طريقة من طرائقها . ومن تلك الصيغ والأوزان في الجمع صيغة " فواعِل " لجمع " فاعِل " وصفاً للمذكّر العاقل ، فقد تعرّض العلماء القدماء

والمحدثون لتلك الصيغة بالشّرح والنّقد والتفصيل ، فمنهم من قال بشذوذها ، ومنهم من أجازها استناداً إلى كثرة الأمثلة المتوفّرة .

فكانت هذه الصفحات ميداناً لدراسة ما كان مجموعاً على تلك الصيغة شرحاً ، وتفصيلاً ، ومناقشة ، ونقداً ، وتقويماً ، وترجيحاً .

" فواعِل " جمع " فاعِل " وصفاً لمذكّر عاقل

ذكر العلماء [١] أنّ وزن " فواعِل " يطّرد في وزن " فاعِلة " اسماً وصفة ، نحو : ناصية ونواصٍ ، وخاطِئة وخواطِئ ، وضاربة وضَوارِب ، ووزن " فوعَل أو فَوعَلة " ، نحو : جَوهَر وجواهِر ، وكَوثَر وكواثِر ، وصَومَعَة وصَوامِع ، ووزن " فاعَل " بفتح العين ، نحو : خاتَم وخواتِم ، وفي وزن " فاعِلاء " اسماً ، نحو : قاصِعاء ، ونافِقاء ، وراهِطاء ، فيقال فيها : قواصِع ونوافِق وروهِط ، وهي الأسماء الثلاثة لجحر اليربوع ، ووزن " فاعِل" اسماً ، نحو : كاهِل وكواهِل ، وفي " فاعِل " وصفاً خاصّاً بالمؤنّث العاقل ، لا تدخله تاء التأنيث غالباً ، نحو : طالِق وطوالِق ، وحائِض وحَوائِض ، ويطّرد كذلك في وزن " فاعِل " وصفاً لمذكر غير عاقل ، نحو : شاهِق وشواهِق ، يقول ابن عقيل :(ومنها فواعِلُ ، لغير فاعلٍ ، الموصوف به مذكّر عاقل ممّا ثانيه ألف زائدة ، فيدخل في قوله : لغير كذا ، ما كانَ من الأسماء ثانيه الألف المذكورة ، وهو على " فاعِل " كحاجِب العين ، وحائِط وحاجِز ، أو فاعَل كطابَع ، أو فاعِلاء كقاصِعاء ، فتقول : حواجِب ، وحَوائِط ، وطَوابِق ، وقواصِع ...وتدخُلُ أيضاً صفة المؤنّث العاقل ، نحو : طالِق وطوالِق ، وحائِض وحوائِض ، وضارِبة وضَوارِب ، وصفة المذكر الذي لا يعقل ، نحو : نجم طالِع ، ونُجُوم طَوالِع ، وجبل شامِخ ، وجبال شوامِخ)[٢] ، وذكر ناظر الجيش أنّ مجموعَ الأمثلة الّتي

يطّرد فيها وزن "فواعِل " ثمانية هي :(فَوْعَلُ كجَوْهَر وكَوْثَر ، وفاعَل كطابَع وقالَب ، وفاعِلاء كقاصِعاء وراهِطاء ، وفاعِل صفة لمؤنّث كحائِض وطالِق ، وفاعِل صفة لمذكّر ما لا يعقل كنجم طالِع وجبَل شامِخ ، وفاعِل اسماً علماً كانَ كحاتِم أو اسم جنس كخاتِم ، وفاعِلة اسماً كانَ كفاطمة وناصية أو صفة كضارِبة وكاذِبة ، وفَوعَلة كصومَعة وزَوبَعة)[٣] . ولكن هل يدخل في ما جُمِع من " فاعِل " على " فواعِل " ، وصف المذكر العاقل؟

ذهب علماء التّصريف إلى أنّه لا يجوز جمع " فاعِل " على " فواعِل " إذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، وإنّما بابُهُ التّصحيح ، أي إنّ قياسه أن يجمع جمعاً سالماً للمذكّر ، ليفرق في صيغة الجمع بينه وبين ما يجمع على " فواعِل " كوصف المؤنّث العاقل ، أو وصف غير العاقل ، أو الاسم الصريح مؤنّثاً ومذكراً ممّا زنته "فاعِل " أو " فاعَل " بكسر العين وفتحها .

على أنّ وصف " فاعِل" للرّجال إذا لم يكسّر على " فواعِل" ، فإنّهُ يكسّر على "فُعَّل" و " فُعّال " كثيراً ، نحو " شاهِد وشُهّد ، وشاهِد وشُهّاد ، وقد يُكسّر على "فُعلان " كراكِب ورُكْبان ، وفارِس وفُرْسان ، وليس جمع التّصحيح الباب في جمع "فاعِل" إذا كان وصفاً للرجال ، وإنّما هو الأصل في جمع الصفات عامّة ، لأنّ (الأصل في الصّفات ألّا تكسّر لمشابهتها الأفعالَ ، وعملها عملها ، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحقُ بأواخر الفعل ، وهو الواو والنّون ، فيتبعه الألف والتّاء ، لأنّه فرعه)[٤] .

وإذا كانَ جمع التصحيح قد خُصّ بالصفات في الأصل ، فقد جعل التّكسير للأسماء ، ولا يمنع الصفة ، إذا بابها التصحيح أن تُكسّر تشبيهاً لها بالأسماء ، لكنّهم استثنوا من الصفات ما كان على " فَعّال وفُعّال ، فمنعوها من التّكسير البتّة ، قال سيبويه :(وأمّا ما كانَ فَعّالاً فإنَّهُ لا يُكسّر ، لأنّه تدخلُهُ الواو والنّون ، فيُستغنى بهما ، ويجمعُ مؤنّثه بالتّاء ، لأنّ الهاء تدخلُهُ ، ولم يُفعلْ به ما فُعِل بفَعِيلة ، ولا بالمذكّر ما فُعِل بفَعِيل ، وكذلك فُعّال ، فأمّا الفَعّالُ فنحو شَرّابٍ وقتّالٍ ، وأمّا الفُعّالُ فنحو : الحُسّان

والكُرّام ، يقولونَ : شرَّابونَ وقتّالُونَ وحُسَّانُونَ وكُرَّامونَ ، كرهوا أنْ يجعلوه كالأسماء حيثُ وجدوا مندوحة)[٥] .

وفي جمع " فاعِل " على " فُعَّل ، وفُعَّال " إذا كان صفة لمذكّر عاقل ، قال ابن يعيش :(البابُ في " فاعِل " إذا كان وصفاً نحو : كاتِب ، وضارِب ، أن يُجمعَ بالواو والنّون ، وقد يُكسّر بحكم الاسمية ، فإذا كُسّر المذكّر منه كانَ على " فُعَّل " ، قالوا : شاهِد وشُهَّد ، وعلى " فُعَّال " ، قالوا : شُهَّاد ، وجُهَّال ، ورُكَّاب ، وذلك كثير)[٦] .

وفي جمع " فاعِل " على " فُعْلان " قال الرّضي الأسترابادي :(إذا انتقلَ فاعِل من الصّفة إلى الاسم كراكِب الذي هو مختصّ بـ "راكِب البعير" ... وفارِس المختصّ براكبِ الفرس ، وراعٍ المختصّ برعي نوع مخصوص ، ليسَتْ كما ترى على طريق الفعل من العموم ، فإنّه يُجمع في الغالب على " فُعْلان ")[٧] .

وفي منع جمع " فاعِل " على " فواعِل" إذا كان وصفاً لمذكّر عاقل ، قالَ سيبويه:(ولا يكونُ فيه فواعِلُ كما كانَ في تابَلٍ ، وخاتَمٍ ، وحاجِرٍ ، لأنّ أصلَهُ صفةٌ ، ولهُ مؤنّث ، فيفصلونَ بينهما ، إلّا في فوارِس ، فإنّهم قالوا : فوارِسُ كما قالوا : حواجِرُ ، لأنّ هذا اللفظ لا يقعُ في كلامِهم إلّا . وقال ابن مالك: (وإنّما الشّاذّ جمعُ فاعِلٍ ، صفة لمذكّر عاقل على فواعِل ، كفارِس وفَوارِس)[٨] .

وذكر المبرّد أنّ الأصلَ في " فاعِل " أن يُجمع على " فواعِل " ، وإنّما منع منه خوف اللبس ، فإذا اضطرّوا راجعوا الأصلَ كما يراجعونَهُ في سائر الضرورات ، وكذلك حيث أمنوا اللبسَ [٩] . وذهب الأصمعيّ إلى جواز جمع " فاعِل " إذا كان صفة لمذكّر عاقل على " فواعِل " حملاً لصفة المذكّر على الاسم ، أو حملاً لصفة المذكر على صفة المؤنّث [١٠] .

ومن العلماء من اشترطَ في تكسير " فاعِل " على " فواعِل " من صفات الرّجال أمن اللبس ، فقد أبى سيبويه أن يُجمع " الوالِد والصّاحِب " تكسيراً على " فواعِل " ، ولو استُعملا استعمال الأسماء ، وإنّما أجازَ أن تقول : صَواحِب وأوالِد جمعاً لصاحب ووالِد ، من صفات الرّجال ، إذا سمّيتَ بهما رجلين ، فكانا اسمين فعلاً ، قال سيبويه :(وأمّا والِدٌ وصاحِبٌ ، فإنّهما لا يُجمعانِ ونحوُهما ، كما يُجمعُ قادمُ النّاقة ، لأنّ هذا وإنْ تُكلّم به كما يُتكلّمُ بالأسماء ، فإنّ أصلَهُ الصّفة ، وله مؤنّث يُجمَعُ بفواعِل ، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنّث والمذكّر ، وصار بمنزلة المذكّر الذي يستعملُ وصفاً ، نحو : ضارِب وقاتِل ، وإذا جاءت صفة قد كُسّرتْ كتكسيرهم إيّاها لو كانت اسماً ، ثم سمّيتَ بها رجلاً كسّرْتَهُ على ذلك التكسير ، لأنّه كُسّر تكسير الأسماء ، فلا تجاوزَنّهُ)[١١] ، قال أبو سعيد السّيرافي في شرحه :(ذكرَ سيبويه والداً وصاحِباً قبل التّسمية بهما ، فأرى أنّ صاحِباً إذا جمعناهُ لم نقلْ فيه : صواحِب ، وكذلك والِد ، لا نقولُ فيه : أوالِد ، لأنّ هذين صفتانِ من حيث يقالُ : والِد ووالِدة ، وصاحِب وصاحِبة ، وإذا كانت الصّفة على " فاعِل " للمذكّر لم يُجمع على " فواعِل " ، وإنّما يقالُ فيه : فاعِلونَ ، وهذانِ الاسمانِ قد كثرا ، فجريا مجرى الأسماء ، فلم يجب لهما بذلك أن يقال : صَواحِب وأوالِد ، إذ كانَ يقالُ في مؤنّثهم : صاحِبة ووالِدة ، ولو سمّينا رجلاً بـ " صاحِب " لقلنا في الكثير صَواحِب ، وأمّا والدٌ فقال الجرمي : إذا سمّينا به لم نقُلْ إلّا " والِدون " ، فإنْ سمّينا به مؤنّثاً لم نقُلْ إلّا " والِدات " ، وإنْ سمّينا بـ" والِدة " قلنا : والِدات ، لأنّ العرب تنكّبت في جمع ذلك التّكسير في التّسمية)[١٢] .

وفحوى كلام سيبويه أنّك لا تقولُ : صواحِب وأوالِد ، ولو استُعملا استعمال الأسماء ، إذ بقِي لهما من الصّفة قبولهما التأنيث ، فأنت إذا كسّرتهما كذلك التبسا بما يُجمع منهما مؤنّثين ، أمّا إذا سمّيتَ بهما فإنّ لك ذلك لانتفاء اللبس ، وقد ذهب الجرمي إلى أبعد من ذلك ، فقد أبى تكسير والِد على أوالِد ، ولو سمّيتَ به ، فأنت تقول : والِدونَ في جمع والِد ، ولو جعلْتَهُ اسماً للرجل ، فكأنّ ضابط سيبويه فيما يصحّ

أن يجمع على " فواعِل " إذا كان وصفاً لمذكّر عاقل أن يضارع الاسم ، وألّا يقعَ اللبس بينَه وبين مؤنّثه ، كما هو الحال في " فارِس وفوارِس " لاختصاصه بالرجال ، أمّا إذا جعلنا الوصف اسماً للرجل فلا خلاف في تكسيره تكسير الأسماء ، قال سيبويه :(وإنْ سَمَّيتَ رجلاً بمسلمٍ ، فأردْتَ أن تكسّر ولا تجمع بالواو والنّون ، قلتَ : مسَالِمُ ، لأنّه اسمٌ مثل مُطْرِف ، وإنْ سمّيْتَ بخالِد ، فأردْتَ أن تكسّرَ للجميع قلتَ : خَوالِدُ ، لأنّهُ صارَ اسماً بمنزلةِ القادِم والآخِر ، وإنّما تقولُ : القوادِمُ والأواخِرُ ، والأناسيُّ وغيرُهم في ذا سواءٌ ... وقد قالوا : فوارِسُ في الصّفة ، فهذا أجدرُ أن يكون ، والدّليلُ على ذلك أنّك لو أردْتَ أن تجمعَ قوماً على خالِد وحاتِم كما قلتَ : المناذِرةُ والمهالِبةُ لقلتَ : الحَواتِمُ والخَوالِدُ)[١٣] .

ومن المحدثين من رفض هذا الجمع ، لأنّه غير مقيس في " فاعِل " إذا كانَ وصفاً لمذكّر عاقل ، قال الدكتور مصطفى جواد:(قل : هؤلاءِ الضبّاط البُسَلاء والباسلونَ ، ولا تقُل : هؤلاء الضُّبّاط البواسِل)[١٤] ، وأردفَ :(أمّا البواسِلُ فهو جمع لغير العقلاء ، وللمؤنّث ، تقولُ : أسدٌ باسِل ، وأسود بواسِل ، وفتاة باسِلة ، وفتيات بواسِل ، أي باسِلات)[١٥] .

وأنكر الأستاذ صلاح الدين الزعبلاويّ أنْ يكون هذا الجمع مقيساً ما دام ثمّةَ سبب لشذوذه ، إذ قال :(لا مساغَ البتّةَ لإباحة جمع " فاعِل " على " فواعِل " إذا كانَ وصفاً لمذكر عاقل ، ولا عبرةَ بما جُمع منه على هذا النحو ، ولو تجاوزَ ثلاثينَ لفظاً ، ذلك أنّ لا مندوحةَ عن ملاحظة حال الصفة وتعرّفها ، والتّعويل على دلالتها وما تعنيه ، فإذا وجدت الصفة من فاعِل على الأصل دالّة على الحدوث ، معتمدة على موصوف مقدّر أو مذكور ، كان لا مناصَ من جمعها جمع تصحيح من فاعِل ، فإذا قلتَ : هؤلاء ذائِعو الصّيت أو مانعوا الزّكاة ، لم يصحّ بحال أن تقول فيه : هؤلاء ذوائِع الصّيت أو موانِع الزّكاة)[١٦] .

وحمل الزعبلاويّ ما ورد من هذه الأمثلة على مضارعة الاسم ، لأنّك إذا تدبّرتَ ما جمعوه من " فاعِل " على " فواعِل " تكسيراً ، ونسبوه إلى الشّذوذ (استطعْتَ أن تردّ كثيراً منه إلى مضارعة الاسم ، فإذا تأمّلتَ

" الفارسَ " لم ترَ أنّه على شيء من الحدوث ، ووجدْتَ أنّك لستَ بحاجة إلى ذكر موصوفه أو تقديره ، لشهرة استعماله منقطعاً عنه ، واختصاصه ، فأنتَ تقول : مررْتُ بفارس ، كما تقول : مررْتُ برجل ، ولا تخشى فيه اللبس ، فتكسّره في الجمع كما تكسّر الأسماء)[١٧] .

على أنّ العربَ قد جمعت على " فواعِل " من وصف المذكر العاقل ألفاظاً حُمِلت على الشّذوذ ، نحو : فارِس وفَوارِس ، وحارِس وحوارِس ، وصاحِب وصواحِب ، وخاشِع وخَواشِع ، وغائِب وغوائِب ، ورافِد وروافِد ، وشاهِد وشواهِد ، وهالِك وهوَالِك .

وجمع " فاعِل " على " فواعِل " في صفة المذكر العاقل موضع تعاورَتْهُ الأقلام بالاستدراك ، فقد قال ابن خالويه :(ليسَ في كلامِ العربِ فاعِلٌ صفةٌ جُمِعَتْ على فَوَاعِل إلّا أربعة أحرف : فارِس وفوارِس ، وهالِك وهوالِك ، وخاشِع وخواشِع ، وناكِس ونَواكِس ، لأنّ فَواعِل إنّما هي جمع فاعِلة لا فاعِل ، مثل : ضارِبة وضوارِب ، وأمّا فاعِل إذا كان اسماً فإنّه يجيء على فواعِل كثيراً ، حاجِب وحواجِب وخاتِم وخواتِم)[١٨].

وزادَ عليّ بن حمزة صاحب كتاب التّنبيهات : طوائِح ، وعَوارِمُ في جمع طائِح ، وعارِم [١٩] . وزاد ابن القطاع :(حاجِب وحواجِب ، وصاحِب وصَواحِب ، وهالِك وهوالِك ، وشارِب وشوارِب ، وفارِس وفوارِس ، وساعِد وسَواعِد ، وناظِر ونواظِر ، وحارِك وحوارِك ، وغارِب وغوارِب)[٢٠] ، وذكر الجواليقي : فارِس وفَوارِس ، وهالِك وهوالِك ، وحارِس وحوارِس ، وحاجِب وحواجِب من الحجابة ، وحواجّ في جمع حاج ، ودَواجّ في جمع داج ، والدّاج الأعوانُ ، وخاطِئ وخواطِئ ، وغائِب وغوائِب ، وشاهِد وشَواهِد [٢١] . واستدرك ابن مالك : دَواخِن وحَوائِج في جمع داخِنة وحائِجة [٢٢] . وذكر أبو حيّان قولهم :(فَوارِس وهوالِك ونواكِس وغَوائِب وشَواهِد ونَواشِئ في جمع فارِس وهالِك وناكِس وغائِب وشاهِد وناشِئ من الغلمان ، وذلك في صفات المذكّر العاقل)[٢٣] . وفي تفسير القرطبي :(أنّ فاعِلاً لا يُجمعُ على " فواعِل " إلّا في حروف مختصّة لا يقاسُ عليها ، وهي : فارِس وفوارِس ، وهالِك وهوالِك ، وخالِف وخوالِف)[٢٤] .

وذكر ابن حجر: شاهِق وشواهِق ، وداجِن ودَواجن ، وكامِل وكوامِل ، وجانِح وجوانِح ، وغاشٍ وغواشٍ[٢٥].

واستدرك المحدثون : رافِد وروافِد ، وباسِل وبواسِل [٢٦] ، وقارِئ وقوارِئ ، وعاذِل وعواذِل ، وفارِط وفوارِط ، وناكِل ونواكِل ، وقابِس وقوابِس ، وناكِص ونواكِص ، وغافِل وغوافِل ، ولائِم ولوائِم ، وكاهِن وكواهن ، ولاحٍ ولواحٍ ، ولحَاهُ يلحاهُ إذا لامَهُ ، وغامِض وغوامِض بمعنى الفاتر من الحملة من الرجال ، وعاجِز وعواجِز ، وساقِط وسَواقِط ، وهو الرّذيلُ اللّئيمُ [٢٧] .

ووجدْتُ ممّا لم يذكروهُ : ضابِح وضَوابِح ، وهو الذي يرفع صوتَهُ بالقراءة [٢٨] ، وخانِف وخَوانِف ، وهو الذي يشمخُ بأنفه من الكِبْر ، ويميلُ رأسَهُ إلى الزّمام [٢٩] ، وشازِب وشوازِب ، الضّامر اليابس من النّاسِ وغيرهم ، وأكثر ما يستعمل في النّاس والخيل[٣٠] ، وضاجِع وضواجِع ، وهو الأحمق لعجزِهِ ، ولزومهِ مكانَهُ [٣١] ، وقارٍ وقوارٍ ، للشّهود ، لأنّهُ يتتبَّع بعضُهم أحوال بعض ، قال ابن سيده :(والنّاسُ قواري الله : أُخذ من أنّهم يقرون الناس ، يتتبعونَهم ، فينظرونَ إلى أعمالهم ، وهي أحدُ ما جاء من " فاعِل " الذي للمذكّر الآدمي ، مكسّراً على " فواعِل " نحو: فارِس وفوارِس، وناكِس ونواكِس)[٣٢] ، وعاهِل وعواهِل ، وهو الملِك الأعظمُ [٣٣] ، وطامِس وطَوامِس ، يقالُ ذلك للرجل البعيد [٣٤] ، وهالِس وهوالِس ، للنُّقّه من الرّجال [٣٥] .

وهكذا كثُرت الاستدراكات حتى وصلت ستّين كلمةً ، وذلك جعلَ بعض المحدثين يقول بجواز جمع " فاعِل " على " فَواعِل " ، فرأى عبّاس حسن أنّ صيغة " فاعِل " تُجمع قياساً على " فواعِل " سواء أكانت صيغة " فاعِل " صفة للمذكّر العاقل (أمّا سبب الإباحة وعدم التقيّد بالشّرط الذي يقضي بألّا تُجمعَ صيغة " فاعِل " على "فواعِل " إذا كانت وصفاً لمذكّر عاقِل ، فهو ما تيسّر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائِهِ في الكلام الفصيح الذي يحتجّ بصحته ، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكلّ واحد منها

وصف لمذكر عاقل مراجع في نصوص يحتجّ بها ، ومن هذه الجموع سابِق وسوابِق ، وهالِك وهوالِك ، وسابِح وسوابِح ، وحاسِر وحواسِر ، وقارِئ وقوارِئ ، وكاهِن وكواهن ، وعاجِز وعواجِز ، وغائِب وغوائِب ، ورافِد وروافِد ، وحاجّ وحواجّ)[٣٦] .

ولعلّ الباحث الذي عناه الأستاذ عباس حسن هو الأستاذ علي السباعي ، فقد جمع اثنتين وثلاثين كلمة ، وكلّ واحد منها وصف لمذكر عاقل ، واستند إلى ذلك في جواز الجمع على " فواعِل " [٣٧] ، وزاد عليه الأستاذ شوقي أمين مجموعة من الألفاظ ، فجعلها اثنتين وأربعين كلمة ، فخلص إلى القول :(وتأسيساً على ما تقدّمَ ، يسعُ المجمعُ أن يطمئِنّ إلى تقريره إجازة جمع " فاعِل" صفة للمذكر العاقل على " فواعِل" نحو جمع شاذّ على شواذّ ، وذلك لما ورد من شواهده الكثيرة في فصيح الكلام)[٣٨].

واستند إلى ذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة ، فأجاز جمع " فاعِل " إذا كان صفة لمذكر عاقل على " فواعِل " جمعاً مطّرداً ، نحو : باسِل وبواسِل ، وذلك لما ورد من أمثلتهِ الكثيرة في فصيح الكلام[٣٩] .

ومَنْ يتأمّل هذه الاستدراكات يتّضحْ له أنّ أكثرها غير متّجه ، لأنّ الذي نصّ عليه سيبويه أنّهُ (إنْ كانَ فاعِل لغير الآدميّينَ كُسّر على فواعِل ، وإنْ كانَ لمذكّر أيضاً ، لأنّهُ لا يجوزُ فيه ما جازَ في الآدميّينَ من الواو والنّون)[٤٠]

وهكذا فإنّهُ لا يسلمُ ممّا استُدرك إلّا ما يقربُ من خمسة وعشرينَ كلمة ، وهي : فَوارِس ، وهوالِك ، ونَواكِس ، وخَواشِع ، ونواشِئ ، وحواجّ ، ودواجّ ، وغوائِب ، وشواهِد ، وعواذِل ، ونواكِص ، ولَوائِم ، وغوامِض ، وعواجِز ، وسوابِح ، وسَواقِط ، وضَوابِح ، ونواجِع ، وخَوانِف ، وشوازِب ، وضواجِع ، وعواهِل ، وطَوامِس ، وقوارٍ ، وروافِض ، لأنّها جميعاً في صفات المذكّر العاقل .

أمّا بقيّة ما استُدركَ فقد جاء أكثرُهُ لغير عاقل أو لمؤنث ، فيكون جمعه على "فواعِل" قياساً ، ومنه هذا قولهم : خالِف وخوالِف ، من قوله تعالى " رَضُوا بأن يكونُوا مع الخوالِف"[٤١] ، قال صاحب التاج :(والخَوالِفُ النّساءُ المُتخلّفاتُ في البيُوت جمع خالِفة ، قالَ ابن الأعرابيّ : الخالِفة : القاعدةُ من النّساء في الدّار)[٤٢] .

وأمّا طَوائِحُ وعوارِمُ فهما لغير العاقل ، فقولُهم : طوَّحَتْهُ الطَّوائِحُ أي قذفَتْهُ القذائِفُ ، و(نقلَ شَيخُنا عن الخفاجيّ في العِناية ، قال يونُسُ : الطَّوائِحُ جمعُ مُطيحة على خلاف القياس ، من الإطاحة بمعنى الإذهاب والإهلاك)[٤٣] . وقولهم : عوارِم : هضَبٌ ، وقِيل : ماء [٤٤] . وكذلك حواجِب ، وشَوارِب ، وسَواعِد ، ونَواظِر ، وحَوارِك ، وغَوارِب ، وشواهِق ، ودَواجِن ، وجوانِح ، فهي لغير العاقل ، ففي اللسان :(الحاجِبانِ العظمانِ اللذانِ فوق العينينِ بلحمِهما وشعرِهما صفةٌ غالبةٌ ، والجمعُ حواجِب)[٤٥] ، وأمّا حاجِب من الحجابة ، فلم يجمع هذا الجمع في المعجم ، وإنّما جمعها حُجّاب . وفي التّاج :(والشَّوارِبُ عُرُوقٌ في الحَلْق تشرَبُ الماءَ ، وهي مجاريه ، وقِيلَ: هي عُرُوقٌ لازمة بالحُلْقُوم ، وأسفلُها بالرّئة ...وقِيلَ : هي مجاري الماء في العُنُق)[٤٦] . ولم يُجمع "ساعِد " صفة لمذكّر عاقل على " سواعِد " ، وإنّما الذي جُمع عليه هو السّاعِدُ بمعنى ملتقى الزّندين من لدن المرفق إلى الرّسغ ، والسّواعِدُ مجاري الماء إلى النّهر أو إلى البحر[٤٧] ، كما لم يأتِ " نَواظِر " جمعاً لـ" ناظِر " صفة لمذكر عاقل ، لأنّ الناظِر في اللغة بمعنى العين أو هو نقطة سوداء صافية في وسط سواد العين ، وبها يرى النّاظرُ ما يُرى أو البصر نفسه [٤٨] . والحوارِكُ جمع حارِك ، وهو أعلى الكاهِل من الفرس ، وقيلَ : هو منبِتُ أدنى العُرف إلى الظهر الذي يأخذ به من يركبُهُ [٤٩] ، وفي اللسان :(وغَوارِبُ الماء أعاليهِ ، وقيلَ : أعالِي موجِهِ ، شُبّهَ بغوارِب الإبل ، وقيلَ : غَارِبُ كلّ شيء أعلاهُ)[٥٠] . ولم أجد في كتب اللغة جمعاً لشاهق صفة لمذكّر عاقل على شواهِق ، وإنّما (الشّاهِقُ الجبلُ المُرتفعُ ، وجبَلٌ شاهِقٌ طويل عالٍ ، وقد شَهَقَ شُهُوقاً ، وكلٌّ

ما رُفِع من بناء أو غيره ، وطالَ فهو شاهِقٌ ، وقد شَهِقَ ، ومنه يُقَالُ : شَهِقَ يشهَقُ إذا تنفَّسَ تنفُّساً ، ومنه الجَبلُ الشّاهِقُ ، وجَبَلٌ شاهِقٌ ممتنع طولاً ، والجمعُ شَواهِق)[٥١] . والجَوانِحُ الأضلاعُ التي تحت التّرائِب ، وهي ممّا يلي الصّدرَ، والواحدةُ جانِحةٌ ، وجُنِح البعيرُ إذا انكسرَتْ جوانِحُهُ[٥٢] ، فلم يرد جمعُ " جانِح " صفة لمذكّر عاقل على " جوانِح " .

أمّا " دَواجِنُ " فقد ذكر ابن دريد في الجمهرة ما يؤكّد مجيئها لغير العاقل ، إذ قال :(وبعيرٌ داجِنٌ إذا ألِفَ المكانَ ، وأقامَ به ، وكذلكَ شاة داجِن ملزومة في البيت لا ترعَى ، والجمعُ دَواجِنُ)[٥٣] .

وكذا "حَوارِسُ " ، فالواردُ في اللغة جمع " حارِس " على " حُرّاس " إذا كان للعاقل ، أمّا في غير العاقل فيجمع على " حوارِس " ، ففي شرح نهج البلاغة :(الاستغفارُ حوارِسُ الذّنوب)[٥٤] ، ومثلها " كوامِل " ، فقد ورد في التاج :(يُجمعُ الكامِلُ على الكُمَّل ، كسُكَّر ، وعلى كَمَلة ، ككَتَبَة)[٥٥] . إذ لم يرد جمع " كامِل " صفة لمذكر عاقل على " كوامِل " . وثمّة " خواطِئ " ، إذ ورد في المثل (مع الخواطِئ سهمٌ صائِب)[٥٦] ، يُضربُ لمن يُكثر الخطأ ، ويصيبُ أحياناً ، (والخَواطِئُ هي التي تُخطِئ القِرطاسَ)[٥٧] . فلا شكَّ أنّها لغير العاقل ، كما أنّ مفردها مؤنث .

أمّا " دَواخِن وحَوائِج" اللذان حكم عليهما ابن مالك بالشّذوذ [٥٨] ، فلم يكونا جمعاً لوزن " فاعِل" صفة لمذكّر عاقل ، وإنّما كان شذوذهما لأنّ :(دُخاناً قياسُهُ في القلّة : أدخِنة ، وفي الكثرة : دِخْنان ، كغُراب وغِرْبان ، وحاجة وزنها فَعْلة ، وقياسها في القلة أن تصحّح بالألف والتاء ، وفي الكثرة أن يحذف منها التّاء ، فيقالُ : حجاج)[٥٩] .

ويتّضحُ ممّا سبق عرضُهُ في نقد الاستدراكات السابقة أنّ أكثرها غير متّجه ، وبقِيت كلمات كثيرة ، وإن لم يسلم بعضها من التأويل ، فقد قالوا في " فوارِس " : إنّما جُمع لأنّه شيء لا يكون في المؤنّث ، فلم

يخفْ فيه اللبس[٦٠] ، وقالوا : إنّ هذه الألفاظ تجيء بتأويل أنّ المراد " طائِفة فوارِس " ، و" طائِفة هوالِك " [٦١] ، وفي ذلك يقول ابن الحاجب:(فأمّا فوارِسُ فالذي حسَّنَ منه انتفاءُ الشَّرِكةِ بينَهُ وبين المؤنث ، لأنّهم لا يقولونَ : امرأةٌ فارسةٌ ، وأمّا هوالِكُ فجاءَ في مَثَلٍ : هالِكٌ في الهوالِك ، والأمثالُ كثيراً ما تخرجُ عن القياسِ ، وأمّا نواكِسُ فللضرورة ، فلا اعتدادَ به)[٦٢] .

والذي أراه جواز جمع " فاعِل " إذا كان صفة لمذكّر عاقل على " فواعِل " لكثرة ما ورد منه مجموعاً على هذه الصيغة ، يعضد ذلك ما قالهُ الأستاذ عباس أبو السّعود :(وقد مثّل النحويّون للمسموع بفوارِس ، وسوابِق ، ودواجِن بمعنى مقيمينَ ، وهَوالِك ، ونَواكِس بمعنى مُطأطِئِي رؤوسهم ، وخوالِف بمعنى قاعدينَ متخلّفين ، ونواكِص عن الأمر بمعنى محجمينَ عنه ، وزادَ البغدادي في خزانة الأدب ...جُموعاً هي غائِب وغَوائِب عن عتبة بن الحارث ، وشاهِد وشواهِد عن جزء بن سعد ، وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي : حارِس وحوارِس ، وحاجِب وحواجِب من الحجابة عن ابن الأعرابيّ ...وحكى المفضّل : رافِد وروافِد بمعنى باذل العطاء ، ولكنّهم لم يذكروا " بواسِل " لعدم وقوعهم عليه ، والواقع أنّ هذا الجمع سُمعَ عن العرب ، ورُوي في شعر عربيّ قديم ... ممّا تقدّم استبانَ لنا صحة هذا الجمع ، وأنّهُ لا حرجَ على من يستعملُهُ)[٦٣] .

وما قالَهُ المبرّد في هذا الباب يؤيّد مذهبنا في جواز جمع " فاعِل " على " فواعِل " ، إذا كان وصفاً لمكّر عاقل ، إذ قال :(فلمّا كانَ جمعُ فاعِلة " فواعِل " اجتنبوا مثلَ ذلك في المذكّر، وعدلوا به عن هذا الباب ، لكثرة أبنية المذكّر في الجمع ، ولو احتاج إليه شاعرٌ لردّهُ إلى الأصل فجمَعَهُ على " فواعل " ، ألا تراهم قالوا في جمع فارِس : فوارِس، إذ كان مثل هذا مطَّرحاً من المؤنث ، وكذلك هالِك في الهوالك لما أردتَ الجنسَ كلّه)[٦٤] ، فلمّا أُبيحَ للشّاعر هذا الجمع كانَ مجيئه ليس بعيداً عن ضوابط اللغة .
وأجاز الأصمعيّ هذا الجمع إذا كان صفة لمذكّر عاقل ، فلا بأس (أنْ تُجمع هذه الصّفة جمع الاسم بالحمل عليه)[٦٥] . وفي قول أصحاب اللغة:(والناسُ قَوارِي الله في أَرضِهِ ، أَي شُهَداء الله ، أُخذ من

أَنهم يَقْرُون الناس ، يَتَتَبَّعونهم ، فينظرونَ إلى أَعمالهم ، وهي أَحد ما جاء من "فاعِل" الذي للمذكر الآدمي مكسراً على " فواعِل" نحو: فارِسٍ وفوارِسَ وناكِس ونواكِسَ)[٦٦] ، إباحة ضمنية لهذا النوع من الجمع .

ولعلّ أقوى دليل يؤيّد صحّة ما ذهبنا إليه من قياسية جمع " فاعِل " على " فواعِل " ما قالهُ صاحب التاج في " قَوارِئ :(إذا كانَ جمع قارِئ فلا مخالفةَ للسّماع ولا للقياس ، فإنّ فاعِلاً يُجمع على فَواعِل)[٦٧] ، فليس(للنّحويّ أن يلزمَ مثلَ هذا الحكم إلا بعد التبحّر والسّماع الواسع ، وليس للتّقليد وجه إذا كانت الرّواية شائعةً والقياسُ مطّرداً)[٦٨]

الهوامش والتعليقات

[١] ينظر الكتاب٣/٦٣٣ ، والمقتضب ١/ ٢٥٨ ، وشرح المفصل٥/٥٢-٥٣ ، والمساعد٣/٤٥٠-٤٥١.

[٢] المساعد٣/٤٥٠-٤٥١.

[٣] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٩/٤٨٠٧.

[٤] شرح الشافية للرضي٢/١١٦.

[٥] الكتاب٣/٦٤٠-٦٤١.

[٦] شرح المفصل٥/٤٥.

[٧] شرح الشافية٢/١٥٢

[٨] شرح الكافية الشافية٤/١٨٦٥.

[٩] ينظر : المقتضب١/٢٥٨-٢٥٩.

[١٠] ينظر :ارتشاف الضرب١/٤٥١.

[١١] الكتاب٣/٤٠٣-٤٠٤.

[١٢] شرح كتاب سيبويه٤/١٥١-١٥٢.

[١٣] الكتاب٣/٣٩٩.

[١٤] قل ولا تقل١١٣.

[١٥] نفسه١١٣.

[١٦] نفسه ١١٢.

[١٧] القياس في الجموع ، بحث منشور في مجلة التراث العربي العدد ١٥ و١٦ لسنة ١٩٨٤م ، ص١١٠.

[١٨] ليس في كلام العرب ١٨٤-١٨٥.

[١٩] التنبيهات١٣٢.

[٢٠] أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٧٣-٢٧٤.

[٢١] ينظر : شرح أدب الكاتب٢٦-٢٧.

[٢٢] ينظر : التسهيل٢٧٦.

[٢٣] الارتشاف١/٤٥١.

[٢٤] تفسير القرطبي١٢/٤٢.

[٢٥] ينظر : فتح الباري٨/٢٣٦.

[٢٦] ينظر : أزاهير الفصحى١٧-١٨.

[٢٧] ينظر : الفيصل في ألوان الجموع ٧٦-٧٧ ، والسماع والقياس لأحمد تيمور٢٢.

[٢٨] ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر٣/٧١.

[٢٩] ينظر : اللسان والتاج (خنف).

[٣٠] ينظر : التاج(شزب).

[٣١] ينظر : اللسان (ضجع).

[٣٢] المحكم٦/٣٣٨.

[٣٣] ينظر : اللسان: (عهل).

[٣٤] ينظر : التاج : (طمس).

[٣٥] ينظر : اللسان: (هلس).

[٣٦] النحو الوافي٤/٦٥٥ (الحاشية).

[٣٧] ينظر : في أصول اللغة ٢/٤٣-٤٦.

[٣٨] نفسه٢/٤٧-٤٩.

[٣٩] ينظر : القرارات النحوية والتصريفية٥٥٥.

[٤٠] الكتاب٣/٦٣٣.

[٤١] التوبة٨٧.

[٤٢] التاج(خلف).

[٤٣] التاج(طوح).

[٤٤] ينظر : التاج(عرم).

[٤٥] اللسان:(حجب).

[٤٦] التاج(شرب).

[٤٧] ينظر اللسان(سعد).

[٤٨] ينظر : التاج (نظر).

[٤٩] التاج (حرك).

[٥٠] اللسان (غرب).

[٥١] نفسه(شهق).
[٥٢] ينظر : الصحاح (جنح)
[٥٣] الجمهرة١/٥٠٥.
[٥٤] شرح نهج البلاغة٩/٣٣٤.
[٥٥] التاج (كمل).
[٥٦] مجمع الأمثال٢/٢٨٠.
[٥٧] التاج(خطأ).
[٥٨] ينظر : التسهيل٢٧٦.
[٥٩] تمهيد القواعد٩/٤٨٠٨.
[٦٠] ينظر : شرح المفصل٥/٥٦.
[٦١] ينظر : ارتشاف الضرب١/٤٥١.
[٦٢] الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢١.
[٦٣] أزاهير الفصحى١٧-١٨.
[٦٤] المقتضب١/٢٥٨-٢٥٩.
[٦٥] الارتشاف١/٤٥١.
[٦٦] اللسان والتاج(قرا).
[٦٧] التاج(قرأ).
[٦٨] معجم الأدباء٥/١٩٣٤.

المصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسيّ ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٨م.

-الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ٢٠٠٥م.

-تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة كبيرة من العلماء ، طبعة الكويت.

-تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ(ت٦٧١هـ) ، تحقيق سالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٠م.

-جمهرة اللغة ، ابن دريد ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.

-السّماع والقياس ، أحمد تيمور باشا ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١م.

-شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي ، قدّم له الأستاذ مصطفى صادق الرافعيّ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

-شرح الشافية للرضي الأستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥م.

-شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د.منعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢م.

-شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش النحويّ (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت.

-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت في حدود ٤٠٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩م.

-فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ط٢.

-في أصول اللغة ، صادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الثاني ، أخرجه : محمد شوقي أمين ، ومصطفى حجازي ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م.

-الفيصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م.

-القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسةً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٩٩٥م ، خالد بن سعود العصيمي ، دار التدمرية ، الرياض ، ط٢ ، ٢٠٠٩م.

-قل ولا تقل ، د.مصطفى جواد ، بغداد ، ١٩٨٨م.

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشريّ ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٦م.

لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٦م.

-لغة الجرائد ، إبراهيم اليازجي ، مطبعة مطر ، مصر .

-الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت.

-معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م.

-المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٥هـ.

-المقتضب ، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

-النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير(مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ت٦٠٦هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي المكتبة الإسلامية ، دمشق ، ١٩٦٣م.